

إرجاء تطبيق قانون الإجراءات الجنائية الجديد (رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥) والضمانات المستحدثة للعدالة الإجرائية

في إطار التزام مكتب "آيه إي للمحاماة والاستشارات القانونية" بتقديم التحليلات الاستباقية والمساهمة في توسيع الوعي القانوني، نتابع عن كثب القرار السيادي الصادر عن مجلس النواب المصري بإقرار التعديل التشريعي العاجل الذي يقضي بإرجاء وتأجيل العمل بأحكام قانون الإجراءات الجنائية الجديد (رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥) لمدة عام كامل.

إن التعديل المزمع يستهدف استبدال العبارة الحاكمة "بالمادة السادسة" من قانون الأصدار لقانون الإجراءات الجنائية الساري وبصدور قرار مجلس النواب الإرجائي أصبح الموعد الرسمي والمُلزم لبدء التطبيق هو الأول من أكتوبر ٢٠٢٧ م بدلاً من الأول من أكتوبر ٢٠٢٦ م، مع استمرار العمل بأحكام القانون القديم رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ م بشكل انتقالي.

١- المتطلبات اللوجستية والتقنية وراء قرار الإرجاء (منظومة التقاضي الرقمي):

إن هذا الإرجاء لا يمثل تراجعاً عن وتيرة الإصلاح التشريعي، بل هو خطوة تقنية لتأمين شروط نجاح إنفاذه، ولقد استند المشرع في هذا التعديل إلى اعتبارات عملية حتمية تتعلق باستكمال البنية التحتية والأنظمة الإلكترونية اللازمة لرقمنة الإجراءات القضائية مئة بالمئة.

وإذ يتطلب تطبيق القانون المستحدث تفعيل آليات "الإعلان القضائي الرقمي وعبر الهاتف"، وإرساء شبكات الربط المحكمة للتحقيق والمحاكمة عن بعد (المادتين ٥٣٠ و ٥٣١)، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية ومأموري الضبط لتفادي أي ثغرات فنية أو انهيار في السيستم التنفيذي أثناء التطبيق الفعلي.

٢- المزايا والأحكام الموضوعية الأصلح للمتهم (حظر المساس بالحقوق والحريات):

من منظور قضائي وقانوني، أكدت اللجنة التشريعية بمجلس النواب أن مدد موعد العمل بالقانون لا يضير بالمتهمة حيث تظل القاعدة الدستورية والأصولية الراسخة (القانون الأصلح للمتهم) قائمة ومحكمة، ويحق لكافة القضايا والمراكز القانونية القائمة الاستفادة آلياً من أي ميزة موضوعية أو تخفيض في مدد الحبس الاحتياطي يقرها القانون الجديد كضمانات دستورية أصلح، حتى خلال فترة الإرجاء الانتقالية الحالية، وهي ما تعد ميزة قانونية.

٣- مصفوفة المدد الزمنية والضمانات المستحدثة (مقارنة تشريعية حادة):

يكشف القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥ م عن ثورة إجرائية تعيد صياغة توازن العدالة الجنائية بمصر، ومن أبرز معالمها وضع حد أقصى صارم وغير قابل للتمدد لمدد الحبس الاحتياطي (٣ أشهر في الجنج، و٥ أشهر في الجنايات ما لم يصدر أمر بالمد من المحكمة المختصة)، وقد كانت تلك المدة تصل لـ "٦" أشهر في ظل القانون القديم دون النظر إلى نوع القضية جنج أو جنايات، مع إمكانية التمديد لكثير من ذلك، هذا التحديد الحاسم يتلاقى مع تنظيم بدائل الحبس الاحتياطي الحديثة،

وتقييد إجراءات منع السفر والتحفظ على الأموال بشروط قضائية مشددة، وهو ما يعد صيانة للمراكز القانونية وحمايةً لرؤوس الأموال والاستثمارات والأفراد أيضاً من أي إجراءات احترازية عشوائية.

٤- الانعكاسات الإيجابية لقرار الإرجاء على الشارع المصري والسلم الاجتماعي:

من واقع القراءة المتعمقة لنبض الشارع المصري، يأتي قرار إرجاء العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥ ليعكس حكمة بالغة وطمأنينة مجتمعية مستقرة، إن منح مهلة عام كامل يضمن حظر أي تطبيق مبتسر أو عشوائي للنصوص الجنائية الجديدة، ويحمي المواطن البسيط من أي ارتباك إجرائي قد ينشأ نتيجة عدم جاهزية المنظومة التقنية للمحاكم، خاصة مع السماح بتطبيق النصوص الأخرى المعدلة لحين إنتهاء مدة الإرجاء وهو ما يطبق تطبيقاً سليماً وقانونياً لقاعدة (القانون الأصلح للمتهم)

إن هذا التأجيل الواعي أتاح فرصة تاريخية لتأهيل وتدريب رجال الضبط القضائي والمحامين والقضاة بالتوازي المستقيم مما يرسخ قيم دولة القانون، ويضمن أن يولد القانون الجديد حياً في الأول من أكتوبر ٢٠٢٧ وهو في أعلى درجات الكمال والامتثال الدستوري، صيانة للحريات، وتثبيتاً لأركان العدالة الناجزة والسلم الاجتماعي بكافة ربوع الوطن.

خلاصة القول:

إن مكتب "آيه إي للمحاماة والاستشارات القانونية"، بقيادة رئيس محكمة سابق ومستشار قانوني أول، يرى أن تأجيل إنفاذ القانون إلى أكتوبر ٢٠٢٧ م يمنح الشركات والمجموعات الاقتصادية والمطورين العقاريين والأفراد أيضاً، نافذة زمنية ذهبية لإعادة هيكلة محافظتهم القانونية ومواءمة لوائحهم الداخلية وأنظمة الامتثال لتتوافق بالملي مع المنظومة الرقمية القادمة والمكتب في قمة الجاهزية والاستنفار دائماً لتأمين أقصى مستويات التحصين والدفاع القانوني لعملياتكم واستثماراتكم محلياً ودولياً.

البوابة الموحدة العالمية: <https://aeattorneys.com>

AE
ATTORNEYS